المطلب الثاني

الدعم في الموازنة المصرية وتطوراته

خصصت المطلب الماثل لإجابة التساؤل التالي: ما هي البنود الرئيسية التي تخصص لها الموازنة المصرية دعماً؟ وهل مخصصات الدعم تتزايد أم تتناقص بالموازنة؟

من خلال مناقشة العناصر التالية :

أولاً: تطور معدلات نمو إجمالي الدعم خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١م حتى عام ٢٠١٣م.

ثانياً: تطور مخصصات الدعم بالموازنة ونسبة كل نوع منها إلى إجمالي الدعم:

١)تطور مخصصات دعم البنود الرئيسية بالموازنة العامة للدولة كما يظهر بالجدول(٢).

٢) تطور مخصصات دعم البنود غير الرئيسية بالموازنة العامة للدولة كما يظهر بالجدول (٣).

وفيما يلي مناقشة البحث للعناصر السالفة.

أولاً: تطور معدلات نمو إجمالي الدعم خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٣.

التالي هو قراءة في واقع الدعم المصري كما تظهره البيانات الرسمية حيث يظهر الجدول (١) تطور مخصصات الدعم بالموازنة العامة للدولة:

جدول رقم (١)

تطور معدلات نمو إجمالي الدعم خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٣

السنة	إجمالي الدعم بالمليار جنيه	نسبة نمو الدعم سنويا
٢٠٠٠/٢٠٠١	٤,٩٣	١,٨٨-
٢٠٠١/٢٠٠٢	٥,٩٥	٢٠,٦٩
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٦,٩٤	١٦,٥٩
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٣,٧٦	٣٣,٠٣
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٥٣,٩٦	٠,٥-
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٨٤,٢١	٦٥,٠٥
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٩٣,٨٣	١١,٤٣
٢٠٠٩/٢٠١٠	٩٣,٥٦	٠,٢٨-
٢٠١٠/٢٠١١	١١١,٢١	١٨,٨٦
٢٠١١/٢٠١٢	١٣٤,٩٦	٢١,٣٥
٢٠١٢/٢٠١٣	١٧٠,٨٠	٢٦,٥٥

المصدر: على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص٣٩ بالاعتماد على بيانات تقرير لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب، أعداد مختلفة.

يستنتج من الجدول رقم (١) التالي[١]:

١- تزايد المخصصات الموجهة لبند الدعم في الموازنة العامة وبصفة خاصة منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، وذلك نتيجة ضم المنتجات البترولية إلى الموازنة العامة للدولة

(١) على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص ٤٠ وما تلاها.

عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م ضمن التبويب الجديد لها، وارتفاع الأسعار العالمية للبترول والسلع الغذائية والمنتجات البترولية بمعدلات كبيرة.

٢- أصبح الدعم يمثل عبئا على الموازنة العامة للدولة، وأحد أسباب عجزها ـ كما سيتضح لنا بالمبحث الثاني ـ حيث إن إجمالي قيمة الدعم أكثر من قيمة إجمالي الإنفاق العام على التعليم والصحة، والذي بلغ حوالي ٣٠ مليار و١١ مليار جنيه على الترتيب. كما بلغ الدعم أكثر من ضعف المخصص للاستثمار، وهو ٢٥,٥ مليار جنيه. ويمثل أكثر من حصيلة الضرائب والتي تبلغ ١٢٠ مليار جنيه، وأكثر من إجمالي الأجور للجهاز الحكومي، وهي حوالي ٥٩,٦ مليار جنيه. ويزيد عن أعباء خدمة الدين العام، والذي بلغت فوائده فقط حوالي ٥٢,٥ مليار جنيه ، وأقساطه ١٢ مليار جنيه[1].

ثانياً: تطور مخصصات الدعم بالموازنة ونسبة كل نوع منها إلى إجمالي الدعم:

التالي هو قراءة في واقع الدعم المصري كما تظهره البيانات الرسمية من حيث:

١) تطور مخصصات دعم البنود الرئيسية بالموازنة العامة للدولة كما يظهر بالجدول(٢).

٢) تطور مخصصات دعم البنود غير الرئيسية بالموازنة العامة للدولة كما يظهر بالجدول(٣).

وفيما يلي مناقشة البحث للعناصر السالفة.

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع: «آليات ترشيد الدعم ووصوله لمستحقيه»، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٨٩، القاهرة، يناير ٢٠٠٨، ص ٣٢-٣٣.

١) تطور مخصصات دعم البنود الرئيسية بالموازنة العامة للدولة:

يظهر الجدول التالي رقم (٢) تطور مخصصات دعم البنود الرئيسية بالموازنة العامة للدولة: (السلع الغذائية، البترول، الكهرباء) ونسبتهم إلى إجمالي الدعم

جدول (٢)

تطور مخصصات دعم البنود الرئيسية بالموازنة العامة للدولة

القيمة بالمليار جنيه

السنوات	إجمالي الدعم بالمليار جنيه	دعم السلع الغذائية	نسبة دعم السلع الغذائية إلى إجمالي الدعم (٪)	دعم المواد البترولية	نسبة دعم المواد البترولية إلى إجمالي الدعم (٪)	جملة دعم الكهرباء	نسبة دعم الكهرباء إلى جملة الدعم (٪)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤,٩٣	٣,٠٨	٦٢,٤٧٪	-	-	١,٧٩	٣٦,٣٪
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥,٩٥	٣,٥٣	٥٩,٣٢٪	-	-	٢,٤	٤٠,٣٣٪
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦,٩٤	٤,٢١	٦٠,٦٦٪	-	-	٢,٣٧	٣٤,١٤٪
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٦,٣٥	٧,٣٦	٧,٣٦٪	-	-	٢,٨٤	٢٧,٣٤٪
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣,٧٦	١١,٦	٨٤,٣٠٪	-	-	٢,٧١	١٩,٦٩٪
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٤,٢٤	٩,٤١	١٧,٣٤٪	٤١,٨	٧٧٪	٣٠,٠٢	٥,٦٥٪
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٣,٩٦	٩,٤	١٧,٤٢٪	٤٠	٧٤٪	٣,٠٩	٥,٧٢٪
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٤,٢١	١٦,٤	١٩,٤٧٪	٣٦,٥	٤٣,٣٪	٣,٥٣	٤,١٩٪
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٣,٨٣	٢١,٠٧	٢٢,٤٥٪	٦٧,٧	٦٦,٨٪	٤,٣٤	٤,٦٢٪
٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٣,٥٦	١٦,٨١	١٧,١٦٪	٦٦,٥	٣٦٪	٤,٩٩	٥,٣٣٪
٢٠١١/٢٠١٠	١١١,٢١	٣٢,٧٤	٢٩,٤٣٪	٦٧,٧	٦٠,٨٪	١٠,٥	٩,٤٤٪
٢٠١٢/٢٠١١	١٣٤,٩٦	٣٠,٢٨	٢٢,٤٣٪	٩٥,٥٣	٧٠,٨٪	١٢,٣	٩,١١٪
٢٠١٢/٢٠١٢	١٧٠,٨٠	٢٣,٥٥	١٩,٠٥٪	١٢٠	٧٠,٢٪	-	-

المصدر: على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، بالاعتماد على:

١) الحسابات الختامية للموازنة العامة ـ سنوات مختلفة.

٢) بيانات وزارة البترول ـ سنوات مختلفة.

٣) الشركة القابضة لكهرباء مصر/ وزارة الكهرباء والطاقة/ التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

** وبتحليل الجدول يتضح الآتي[1]:

أ- بشأن تطور الدعم الغذائي:

عكست هذه الفترة الاتجاه المتزايد للحكومة نحو توسيع نطاق برنامج الدعم الغذائي وذلك عن طريق إضافة مواد غذائية أخرى للبطاقات التموينية كالفول والعدس والأرز والمكرونة والشاي في منتصف ٢٠٠٤م، ويرجع هذا الاتجاه المتزايد من قبل الحكومة نحو الاهتمام بالدعم نتيجة للزيادة الكبيرة في أسعار عدد متزايد من السلع الغذائية الأساسية، بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري، بمعدل تجاوز ٢٠٪. كانت نتيجة ذلك التوسع أن بلغت ميزانية الدعم الغذائي للعام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م نحو ٧,٨ مليار جنيه[2].

ب- بشأن تطور دعم المواد البترولية:

- من الجدول رقم (٢) يتضح أنه على الرغم من تحمل الدولة فعليا لدعم المواد البترولية إلا أنه لم يظهر في الموازنة العامة للدولة إلا في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م. حيث إن دعم المنتجات البترولية ظل مستتراً لا يظهر في الموازنة العامة للدولة حتى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حيث كانت معالجته تتم من خلال تحميل قيمة الدعم على نتائج أعمال الهيئة المصرية العامة للبترول. وتجدر الإشارة إلى أن دعم المواد البترولية يندرج تحت ما يسمى بالدعم غير المباشر والذي يستأثر بحوالي ٦٣٪ من إجمالي قيمة الدعم.
- يمكن القول إن معظم دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي يتركز في ثلاث منتجات هي: (الغاز الطبيعي/ السولار/ البوتاجاز) لارتفاع الكميات المستهلكة منها من

(١) على حسن حمودة،التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص٥٠ وما تلاها.

(٢) أحمد جويلي: «سياسة دعم الغذاء في مصر»، منتدى السياسات العامة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة PARC، ٢٠٠٥، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ص٢٠-٢١.

ناحية، وانخفاض سعرها المحلي عن تكلفة إنتاجها بفارق كبير. ويحتل السولار النصيب الأكبر من الدعم الموجه للمنتجات البترولية، إذ يستحوذ على حوالي ٣٨,٣٪ من إجمالي دعم المواد البترولية ، ويليه الغاز الطبيعي بنسبة ٢١,٢٪ ثم البوتاجاز بنسبة ٢٠,٧٪.

ج- بشأن تطور دعم الكهرباء :

ارتفعت المخصصات الموجهة لدعم الكهرباء خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١م حتى ٢٠١٢/٢٠١٣م، مما أثر بدوره على الموازنة العامة للدولة، حيث ارتفعت المخصصات من ١,٧٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى ١٢,٣ مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٢م كما يظهر بالجدول. وقد كان دعم الكهرباء دعماً ضمنياً لا يظهر في الموازنة العامة وذلك حتى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م حيث بدأ في الظهور كبند في الموازنة العامة للدولة.

٢) تطور مخصصات دعم البنود غير الرئيسية بالموازنة العامة للدولة:

لا يقتصر بند الدعم في الموازنة العامة للدولة على البنود الرئيسية: «السلع التموينية - الطاقة» فقط، بل يشمل بند الدعم أنواعاً أخرى غير رئيسية: «كدعم تنشيط الصادرات - دعم نقل الركاب - دعم إسكان محدودي الدخل - دعم التأمين الصحي وبالأدوية - دعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي»، خلال فترة الدراسة وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

تطور مخصصات بنود الدعم المباشر غير الرئيسية في الموازنة العامة للدولة

القيمة بالمليار جنيه

السنة	دعم تنشيط الصادرات	دعم نقل الركاب	دعم إسكان محدودي الدخل	دعم التأمين الصحي وبالأدوية	دعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٠,٥٦٥	٠,٢٨٩	٠,٢٤٦	٠,٢٨٣	٠,٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٠,٨٣٤	٠,٣٦٨	٠,٢٣٧	٠,٣١٢	٠,٠
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١,٠٨	٠,٤٠٨	٠,٢١٠	٠,٣٤٤	٠,٠
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١,٥	٠,٤٧٩	٠,٤٥٠	٠,٣٣٧	٠,١٠٠
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١,٩٦	٠,٥٦٥	٠,٩٩٩	٠,٣٦٢	٠,٣٠٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤,٢	٠,٥٦٧	١,٠٤٩	٠,٣٩٨	٠,٧٠٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣,٣١	٠,٧٣٢	١,٤	٠,٣١٢	٠,٤٠٠
٢٠١١/٢٠١٠	٣,٢١	٠,٨٧٠	١,٥	٠,٣١٤	٠,٣٠٠
٢٠١٢/٢٠١١	٢,٥٩	١,٠٩	١,٤	٠,٤٧٢	٠,٧٥
٢٠١٣/٢٠١٢	٣,٠٦٦	١,٢٣	٠,٣٥٠	٠,٤٥٧	٠,٢٤١

المصدر: على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص ٦٤ بالاعتماد على بيانات الحساب الختامي الصادرة عن وزارة المالية، سنوات مختلفة.

وبتحليل الجدول رقم (٣) يتضح الآتي: (١) تطور مخصصات بنود الدعم المباشر غير الرئيسية في الموازنة بالتركيز على كل من دعم تنشيط الصادرات، ودعم نقل الركاب، ودعم إسكان محدودي الدخل، ودعم التأمين الصحي وبالأدوية، ودعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي، ويلاحظ من الجدول تزايد دعم تنشيط الصادرات في الأعوام الأخيرة ومخصصات دعم الركاب، وارتفاع دعم إسكان محدودي الدخل وخاصة منذ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م، ثم انخفاضه عام ٢٠١٢/٢٠١٣م بينما لم يتزايد كل من دعم التأمين الصحي وبالأدوية ودعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي تزايداً ملحوظاً خلال فترة الدراسة.

(١) علي حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص ٦٥ وما تلاها.

نتيجة المبحث الأول

يعود البحث لإجابة التساؤل الذي بدأنا به المبحث: ما هو مفهوم الدعم وتطبيقاته في الموازنة المصرية؟

١) خصصت المطلب الأول لمناقشة مفهوم الدعم كأداة مالية لإعادة توزيع الدخل وبالمناقشة توصلت إلى أن: السياسة المالية انتهت، بعد ما لحقها من تطور عميق، إلى أن أصبحت تهدف إلى تحقيق غرضين متكاملين:

الغرض الأول: ضمان تخصيص أفضل للموارد القومية، عن طريق تحويل جزء من موارد الدولة من نشاطها الخاص لإشباع الحاجات العامة والأنشطة ذات الحيوية بالنسبة للمصلحة العامة.

الغرض الثاني: ضمان توزيع أفضل للدخل القومي بين فئات المجتمع المختلفة، أكثر عدالة من توزيع قوي السوق.

ووجه التكامل بين هذين الغرضين يكمن في: استهدافهما معا غاية واحدة، وهي الارتفاع بمستوي الرفاهة الاقتصادية لمجموع أفراد الدولة.

٢) مفهوم الدعم كأداة مالية توزيعية وتقسيماته:

أ) ينصرف المقصود بالدعم إلى: بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين، أو كمنتجين، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بهدف تخفيف أعباء المعيشة عنهم وتحقيق إعادة توزيع للدخل القومي لصالح هذه الطبقات وصولاً لتحقيق درجة أو أخرى من عدالة التوزيع .

ب) يقسم الدعم من حيث طريقة توصيله إلى المستهدفين إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: الدعم العيني.

القسم الثاني: الدعم النقدي.

٣) خصصت المطلب الثاني لرصد «الدعم في الموازنة المصرية وتطوراته» بتتبع الموازنة المصرية، يجد البحث أن:

أ) مخصصات الدعم بالموازنة المصرية تتنامى سنويا.

ب) لا يقتصر بند الدعم في الموازنة العامة للدولة على البنود الرئيسية: {السلع التموينية ـ الطاقة} فقط، بل يشمل بند الدعم أنواعاً أخرى غير رئيسية: { كدعم تنشيط الصادرات ـ دعم نقل الركاب ـ دعم إسكان محدودي الدخل ـ دعم التأمين الصحي والأدوية ـ دعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي».